# الفصل الأول

## المقدمة

### ١,١ التمهيد

تتضمن الشراكات الإستراتيجية تعاونًا وتنسيقًا رفيع المستوى بين الأطراف بشأن القضايا الإستراتيجية، والتي تغطي مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والتجارة والتعليم والثقافة والبيئة والسياسة. تؤثر التحديات الأمنية، مثل الإرهاب والهجمات السيبرانية والأمراض المعدية، على سلامة واستقرار أي بلد. ومن الممكن أيضاً أن تؤدي العولمة الثقافية، التي تعمل على تعزيز التنوع والتسامح، إلى تآكل الهويات المحلية. أنشأت شرطة أبوظبي، وهي الجهة المسؤولة عن إنفاذ القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة، شراكات استراتيجية لتحسين الكفاءة والفعالية والاستجابة والمساءلة في تقديم الخدمات الأمنية ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة الثقافية. حيث يستعرض هذا الفصل مجموعة من المعلومات والمفاهيم الأساسية التي تسهم في فهم وتحليل محتوى الدراسة. يقدم الفصل خلفية الدراسة وبيان المشكلة التي تحاول البحث فيها، ثم طرح أسئلة الدراسة وتحديد أهدافها، وكذلك تسلط الضوء على أهمية الدراسة سواء من الناحية العلمية أو الناحية العملية. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد حدود الدراسة والتعريفات الإجرائية التي تم استخدامها في البحث، وإختتم هذا الفصل بعرض هيكل الدراسة وخلاصة لمحتوياته.

### ١,٢ خلفية الدراسة

أصبحت العلاقات التعاونيّة بين المنظمات ممارسة شائعة، نظراً للمكاسب المحتملة التي يولّدها هذا النوع من التفاعل (Bernardo et al.، ٢٠١٢)، وكذلك في إكساب المعرفة الضمنيّة وتعزيز القدرات

الابتكاريّة (Kanfing، ٢٠١٤)، وإقامة كيانات قيّمة وقادرة على تبادل الخبرات والتكنولوجيا المتطوّرة وكذلك المنافسة مع الآخرين والتحوّل من الصرعات التنظيميّة إلى عمليات التعاون والتكامل وتبادل المعلومات (Sroka، ٢٠١١).

تتمثّل طرق بناء الثقة في العلاقات التعاونيّة وفقاً لنظرية الشبكة الاجتماعيّة من خلال الاعتماد المتبادل، والخبرة السابقة والسمعة، والوعي بمخاطر السلوك الانتهازيّ، والاتفاق التعاقديّ والعمليّة الديناميكيّة بين كافة الأطراف المتشاركة (Diana & Mário، ٢٠١٨). يعود تأصيل فكرة منذ القدم؛ نظراً لاعتمادها على مبدأ المصالح المتبادلة والمشتركة بين الدول؛ إلّا أن مبدأ الشراكة في المؤسسات الأمنيَة كإستراتيجيّة للتطور والتنميّة بات التركيز عليها حديثاً؛ حيث أصبحت تشكل عاملاً أساسيّاً في تطور المؤسسة الأمنيَة، خاصّة بالنظر إلى التطوّر السريع الذي تعيش فيه المؤسسة الأمنيَة والمحيط العام الدوليّ.

ولتحقيق المنظّمة أهدافها فأنّها تحتاج إلى تطوير استراتيجيّات تنظيميّة جديدة، وملائمة ومن هذه الإستراتيجيّات إستراتيجيّة الشراكة، حيث تبعث الشراكة الإستراتيجيّة على توثيق روابط مختلفة للتعاون، مع أطراف خارجيّة وهم الشركاء لتكليفهم بإنجاز بعض الأنشطة أو المهام ومراقبة كلّ الأنشطة والموارد اللازمة لتحقيق أهدافها ورسالتها. كما أن هنالك عدة متطلبات لمنع وقوع الخطر الأمنيّ في الأجهزة الأمنيَة، والمتمثلة بالعناصر الماديّة والبشريّة وكذلك الموارد ماليّة؛ حيث يعتبر العنصر البشريّ من أهم تلك العناصر، على إعتبار أنه ركيزة العمل الأمني، لذا لا بد من وجود سمات ومواهب كثيرة في رجال الشرطة عامةً والضباط بشكل خاص؛ حيث يجب التأكيد ومراعاة تلك المواهب جراء إنتقاء رجال الشرطة قبل انضمامهم للأجهزة الأمنية المختلفة. ولا شكّ أن للشركاء دور هام في تأهيل رجال الأمن وهو ما يبرز دور الشراكات الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة المعاصرة (Alhogail & Mirza، ٢٠١٤).

أشار مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية إلى الاتساع الهائل لتقنيات الاتصال والشركات العملاقة عابرة الحدود وكذلك مظاهرة العولمة، والتي تحولت إلى سلطة دولية غير منظورة بعد التحولات الإستراتيجية (جفال، ٢٠١٣). تعمل العولمة على إقصاء الثقافات المحلية وتهميشها، وهذا لا يعني أنها تسير دون مقاومة وردود فعل مضادة؛ بل العولمة تواجه تيارات شعبية عريضة تسعى إلى تأكيد الخصوصية الثقافية والحفاظ على الهوية، وإحياء التراث. علاوة على ذلك، تحد العولمة بأشكالها ومظاهرها وأدواتها المختلفة من سلطة الدولة، وتعمل على نشر القيم والأفكار الليبرالية التحررية، ومسيرة العولمة هذه أوجدت تحديات كبيرة للدولة حيث تزايدت وانتشرت حركات التمرد والانفصال سواء في الدول الكبيرة أم الصغيرة، وتشير الإحصاءات إلى أن ٢٨ دولة تواجه حركات انفصالية وعصيان مع حملها للسلاح أحياناً بينما تشهد ٤٣ دولة أخرى حركات تطالب بالحكم الذاتي ولكنها تعتمد الطرائق السلمية.

مع التطورات الأمنيَة والتقدّم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، برزت الحاجة لوجود شراكات إستراتيجيّة بين المؤسسات الأمنيَة والشركات الخاصّة والحكوميّة حتى يتمكن كلّ منهم البروز والتفرد في مجاله، وذلك في عالم كثرت فيه الأزمات والمخاطر، حيث انه قبل الدخول في شراكات وتحالفات إستراتيجية، يجب أن نُنظر بعناية في التفاصيل الأساسية لبناء هذه الشراكات والتحالفات، والتي من خلالها يمكننا تحقيق الأهداف المختلفة للمنظمة بطريقة مسيطر عليها وفعالة. فأصبح التعاون في مجال الأمن بين الشركات وبعضها البعض ليهيمن على هذه التحديات ويضمن توفير جميع الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرات اللازمة لاختراق هذه التحديات (Al-Azzawi، ٢٠١٣).

أصبحت المنظمات الحديثة تعمل على إنشاء إستراتيجيّة شراكة واضحة لضمان البقاء في إطار نشاطها المتغيّر، حيث أن الإستراتيجيّة قد أخذت أهميّة كبيرة في مجال الإدارة الحديثة، ويعدّ التخطيط الاستراتيجيّ أداة إدارية تستخدمها المؤسسة للقيام بعملها بأفضل شكل وذلك من خلال تركيز طاقاتها

والتّأكد من أن جميع العاملين فيها يسيرون في الإتجاه نفسه لتحقيق الأهداف، وكذلك تقويم وتعديل مسار المؤسسة استجابة للتغيرات البيئيّة (كريشن، ٢٠١٣).

١,٢,١ الإستراتيجيّة المئوية لشرطة أبوظبي

إن إنشاء قسم للفضاء الخارجي في شرطة أبوظبي، وحركة المرور الذكية، وإدارة المواهب، ومباني الشرطة المستقبلية ذات الطابع المرن هي بعض المحاور الأساسية التي تدور حولها استراتيجية "مئوية شرطة أبوظبي ١٩٥٧-٢٠٥٧". ومن أبرز ملامح تلك المحاور: الشرطة الجينومية، ودوريات الشرطة الفضائية، والشرطي الروبوت لاستكشاف الفضاء، والأقمار الاصطناعية لرصد جرائم الاستدامة، وحماية البيانات الأمنيَة من عمليات القرصنة، ونموذج محاكاة افتراضي لمركز شرطة أبوظبي على سطح المريخ، والذكاء الاصطناعي لتصميم برامج إدارة السلوك لنزلاء المؤسسات العقابيّة (قنديل، ٢٠١٨)، وأسراب الروبوتات (النانويّة) لإطفاء الحرائق، وغرفة العمليات الطائرة للدفاع المدني، وشرطة مرور جوية.

وتنسجم «مئوية شرطة أبوظبي٢٠٥٧»، مع رؤية «مئوية الإمارات ٢٠٧١»، في محاولة لجعل دولة الإمارات العربية المتحدة أفضل دولة في العالم، تسعى جاهدة من أجل أن تعيش أجيال المستقبل حياة أكثر سعادة في بيئات أفضل مع إمكانيات أكبر وتواصل أفضل وأكثر تأثيرًا مع بقية العالم. وتعزز الذكرى المئوية مكانة شرطة أبوظبي كمؤسسة رائدة حققت التميز المؤسسي وفقًا لاستخدام معايير التميز الدولية من خلال التحسين المستمر لأدائها والاستخدام الاستثنائي للقدرات (الخليج، ٢٠١٩).

وتعتبر القيادة العامّة لشرطة أبوظبي بأنها عبارة عن جهاز شرطة لإمارة أبوظبي،حيث تكمن مسؤوليته في الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، وتعد القيادة بمثابة دائرة محلية (الموقع الرسمي لشرطة أبوظبي، ٢٠١٩). وفيما يلي نشأة وتطور وأعمال شرطة أبوظبي.

على جميع المستويات والمجالات داخل شرطة أبوظبي، كان للتغيير والتطوير مكانة متميزة. كانت المراحل التاريخية التي مرت بها شرطة أبوظبي لأكثر من ٦٠ عامًا منذ تأسيسها (١٩٥٧) نتيجة عمل ويقظة القادة والرموز ورجال الشرطة المخلصين، والذين قال فيهم الغفور له بإذن الله خليفة بن زايد آل نهيان "إن ما ينعم به وطننا من أمن وطمأنينة إنّما هو ثمرة لجهود هؤلاء الرجال المخلصين، الذين ينهضون بمسؤولياتهم، ويؤدون رسالتهم بكل الإخلاص ليلا ونهارا، تجاه دولتهم ومواطنيهم، ونحو كل مقيم على أرض الدولة. حيث إن رجال الشرطة كانوا دائماً عند حسن الظن بهم، ونحن نلمس جميعاً، الدور الكبير الذي ينهضون به في ظل التغيير الجذري، والتطور السريع الذي تشهده البلاد" (كتاب وتسمر المسيرة، ٢٠١٧، ص. ١٥).

وكانت القيادة العامة لشرطة أبوظبي حريصة منذ إنشائها على تطبيق مقولة المغفور له بإذن الله تعإلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه: "إن الشرطة هي الركيزة الأساسيّة لاستقرار أمن البلاد ونشر الطمأنينة بين أبنائها".

عرَّف قانون الشرطة والأمن العام رقم ١ لسنة ١٩٧٢، أن قوة الشرطة والأمن العام هي عبارة عن هيئة نظامية مميزة بزي موحد، وذات تدريب عسكري خاص. وأشار القانون إلى المهام والواجبات التي تقوم بها الشرطة، كالحفاظ على الأمن العام، ومكافحة الجريمة وتطبيق الأحكام، ويعتبر القبض والتحقيق من أبرز الأعمال الشرطية، وكذلك حماية الشخصيات المهمّة والحراسة والمراقبة (موقع شرطة أبوظبي، ٢٠١٩). كما ويعتبر القانون قوة الشرطة مسؤولة عن حماية الأمن العام، ومنع الجريمة ومكافحتها وتعقّبها، وإجراء التحقيقات والتحريات في حدود القانون، وحماية الأرواح والممتلكات والأموال والأعراض، وتنفيذ أي قانون يُناط بها تنفيذه.

ويعد هذا القانون الرائد من القوانين المهمّة والمميزة التي تفتخر بها شرطة أبوظبي الذي يتألف من ٩٥ مادة، ويقع في سبعة أبواب، فيما يتعلق بتنظيم الشرطة وإداراتها، كما انه كان بمثابة مرجعاً ومصدراً للقوانين التي صدرت لاحقاً، حيث أخذت هذه القوانين منه بعض الأحكام المتعلقة بقوة الشرطة وغيرها.

كما تمت الإشارة إلى القانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن قوة الشرطة والأمن في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن الشرطة وقوات الأمن في إمارة أبوظبي. وحددت مسؤوليات الشرطة على النحو التالي: حماية أمن دولة الاتحاد من الداخل، ومكافحة الجرائم والأعمال التي من شأنها الإضرار بمصالح الدولة وأمنها، ومنع حدوثها، والقبض على مرتكبيها في حال وقوعها (كتاب مسيرة شرطة أبوظبي، ٢٠١٢).

كما مرت شرطة أبوظبي بمراحل مختلفة خلال الستين عام الماضية، بدءاً من مرحلة التأسيس على يد حاكم إمارة أبوظبي الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، ثم الانتقال إلى مرحلة البناء مع تولي الشيخ زايد طيب الله ثراه مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي، حيث حظي تطوير شرطة أبوظبي جزءاً كبيراً من اهتماماته، ثم مرحلة التقدم، مع اتحاد شرطة أبوظبي في وزارة الداخليّة الاتحادية، تليها مرحلة التطور النوعي والاستراتيجي والجودة والتميز، ثم مرحلة الإبداع والتحديث المستمر.

تغيرت تسميات الشرطة في أبوظبي وفقاً لمراحل تطورها التاريخي والإداري، طوال أكثر من ستة عقود حتى الآن، ومرت قوة شرطة أبوظبي بست تسميات إدارية مختلفة على النحو التالي: دائرة الشرطة والأمن العام (١٩٥٧-١٩٦٦)، ثم قيادة الشرطة والأمن العام (١٩٦٧-١٩٧١)، وزارة الداخليّة المحلية شرطة أبوظبي (١٩٧١-١٩٧٤)، والمديرية العامّة للشرطة (١٩٧٥-١٩٨١)، والإدارة العامّة لشرطة أبوظبي (١٩٨١-٢٠٠٤)، والقيادة العامّة لشرطة أبوظبي (٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٩ ومابعدها) (كتاب

وتستمر المسيرة، ٢٠١٩). كما وتتولى قيادة وإدارة شرطة أبوظبي، نخبة من أبناء الإمارة المخلصين الأوفياء من ذوي الشأن، الذين خدموا بإخلاص وتفانٍ وتضحية، وبذلوا الجهد والوقت، وكانوا على قدر كبير من المسؤوليّة، وحمل الأمانة.

### ١,٣ مشكلة الدّراسة

ركز تطور العمل التقليديّ في الأجهزة الأمنيَة والشرطة على منع الجريمة واكتشافها والقبض على من ارتكبها وتقديمهم للمحاكمة وحفظ الأمن والاستقرار في المجتمع، بحيث توسع العمل الأمني ليشمل جميع جوانب الحياة، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه الأمن الاجتماعي والثقافي والفكري والحضاري لمجتمعاتنا. نتيجة لذلك، أصبحت الآن معنية بجميع أشكال ومظاهر العدوان وكذلك الاعتداءات المستمرة على بنية المجتمع وثقافته وحضارته، ومن أكبر التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية أعباء التغيرات التي مر بها العالم في العقود الأخيرة نتيجة ثورة الاتصالات والنقل وتكنولوجيا المعلومات. نتيجة لذلك، تكافح الأجهزة الأمنية لتأخذ زمام المبادرة في القضاء على الجرائم، وأصبح النهج القديم القائم على رد الفعل لمكافحة الجريمة غير فعال في تعزيز السلامة العامة، وزيادة فاعلية الأجهزة الأمنية ومستوى أدائها (بن عيشي، ٢٠١٦).

بناءً على ذلك ازداد الضغط على الجهات الأمنيَة والشُرطيّة، مما زاد من تعقّد القضايا والتحدّيات التي تواجهها، حيث بات واضحاً لدى رجال الاختصاص وخبراء الأمن في كلّ دول العالم أنّ هذه التحدّيات من المستحيل حلها من قبل الأجهزة الأمن والشرطة وحدها، على الرغم من قوتها ومواردها، وأن القضيّة تعني كلّ شخص في المجتمع والمؤسسات والهيئات الحكوميّة والخاصّة ومنظمات المجتمع المدنيّ المحليّة والدوليّة كافة (Alhogail & Mirza، ٢٠١٤).

وقد يعتقد البعض بأن مسؤوليّة الأمن تقع فقط على عاتق الأجهزة الأمنيَة والشُرطيّة وذلك لعدم وضوح فكرة الشراكة لديهم وهو عكس الواقع الذي يظهر اتجاه المؤسسات الأمنيَة لموضوع الشراكة لمواجهة التحدّيات وتنوعها واتّساع المجتمعات (الخمري والحمادي، ٢٠١٦).

ولا شكّ أن للشراكة المجتمعيّة ضرورة ونصيب في تحمّل مسؤوليّة الأمن جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنيَة والشُرطيّة في ظلّ التداعيات الحاليّة، فمهما بلغت قدرة أجهزة الشرطة على محاولة فرض الأمن إلّا إن دورها يظلّ قاصراً لا يمكن الوفاء به دون تعاون المجتمع (الجهني، ٢٠١٧). وقد تبنّت بعض الحكومات موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فقد خصّصته حكومة أبوظبي ضمن جوائز التميّز التي تمنحها للمؤسسات الحكوميّة معايير خاصّة حول مدى اهتمام هذه المؤسسات الحكوميّة بموضوع الشراكة، وقد أكدّت القيادة العامّة لشرطة أبوظبي أهميّة تبنّي إستراتيجيّة الشراكة من خلال مشاركتها في الجوائز التي تُمنح لأفضل الممارسات التي تقيمها حكومة أبوظبي حيث شاركه بمشروع (الاستثمار في الشراكات لتعزيز المخزون الاستراتيجيّ) والتي من خلالها تمّ بيان أهميّة الشراكة في عمل المؤسسات الأمنيَة (موقع حكومة أبوظبي، ٢٠١٦).

ومن خلال مشاركة القيادة العامّة لشرطة أبوظبي في جوائز التميّز وكذلك أثناء حصولها على المعايير الدوليّة برزت خلالها عدّة فرص تحسين التّي من شأنّها تطوير إستراتيجيّة الشراكة التي تمارسها ومنها وجوب إشراك الشركاء في عملية وضع الخطط الإستراتيجيّة وكذلك تطوير دور الشركاء في المعرفة، ودعم الشراكات المجتمعيّة، وحصر القدرات لدى الشرّكاء (تقرير شركة لويدز ريجستر، تقرير جائزة وزير الداخليّة للشراكة، تقرير معيار الاتصال المؤسسيّ لحكومة أبوظبي) (د. م.، ٢٠١٩).

أدى التزايد في الضغوط التي تواجهها الجهات الأمنية والشرطية إلى تزايد وتعقد المشكلات والتحديات، وذلك لأن الخبراء وأفراد الأمن من جميع أنحاء العالم قد أدركوا أن هذه القضايا معقدة للغاية

بحيث لا تستطيع الأجهزة الأمنية والشرطية التعامل معها بمفردها، على الرغم من مواردها وقدراتها، وأن القضية تعتبر ضمن اهتمام كل أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية كافة (بن عيشي، ٢٠١٦). وبالرغم من انتشار ظاهرة العولمة عن طريق تقنيات الاتصال والشركات الضخمة عابرة الحدود التي تحولت إلى سلطة دولية غير منظورة تهدد سيادة معظم دول العالم لاسيما بعد التحولات الإستراتيجية التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة وبعدما بدأ الاتجاه العالمي ينزع إلى سيادة السوق العالمية، وإلى تقليص الخدمات التي تقدمها الدولة، وإلى ترسيخ ما يسمى بالمواطنة العالمية، بات لزاماً دراسة أثر استراتيجية الشراكة الأمنية في مواجهة التحديات الأمنية لمتمثلة بالجرائم المنظمة والمستحدثة، ودراسة الأثر المترقب لتأثير العولمة على تلك العلاقات القائمة بين الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني وشرطة أبوظبي لمواجهة التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية من خلال القيمة التي تضيفها الشراكة في تخفيف الأعباء والتكاليف وتبادل المعلومات والمعرفة لكل طرف من أطراف الشراكة. ومنه تتمحور مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

**السؤال الرئيسيّ: ما أثر إستراتيجيّة الشراكة الأمنيَة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة في ظل العولمة الثقافية لشرطة أبوظبي؟**

### ١,٤ أسئلة الدّراسة

تم تحديد أسئلة الدّراسة بالاعتماد على مشكلة الدّراسة وعناصرها المختلفة لتحقيق أهداف الدّراسة المرجوة، ومن السؤال الرئيسي لمشكلة الدّراسة تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما أثر الشراكة الإستراتيجيّة في مواجهة التحديات الأمنيَة؟

٢. ما أثر الشراكة الإستراتيجيّة في العولمة الثقافية؟

٣. أثر العولمة الثقافية في مواجهة التحدّيات الأمنيَة؟

٤. ماأثر العولمة الثقافية في العلاقة بين الشراكة الاستراتيجية وموجهة التحديات الأمنية؟

## ١,٥ أهداف الدّراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على أثر الشراكة الإستراتيجية في المواجهة التحدّيات الأمنيَة في ظل العولمة الثقافية في شرطة أبوظبي. حيث تتمثل أهداف الدراسة بما يلي:

١. اختبار أثر الشراكة الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

٢. بيان أثر الشراكة الإستراتيجيّة في العولمة الثقافية.

٣. تحديد أثر العولمة الثقافية في مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

٤. تحليل أثر العولمة الثقافية كوسيط بين العلاقة الشراكة الإستراتيجية على مواجهة التحديات الأمنية في شرطة أبوظبي.

## ١,٦ أهميّة الدّراسة

تبرز أهمية هذه الدّراسة من خلال الموضوع الذي تمّ تناوله وهو "إستراتيجيّة الشراكة وأثرها في مواجهة التحدّيات الأمنيَة في ظل العولمة الثقافية لشرطة أبوظبي". وذلك لما للشراكة من أهميّة بالغة في المؤسسات بشتى مجالاتها وخاصة الأمنيَة لمواجهة المخاطر والقضايا الأمنيَة التي تعصف في المجتمعات، ولا سيّما دراسة علاقة أثر إستراتيجيّة الشراكة من عدّة جوانب كالشراكة مع المجتمع والشراكة مع المؤسسات الحكوميّة والخاصّة لكسب المعرفة والتدريب وخفض التكاليف وبالتالي مواجهة التحدّيات الأمنيَة الملقى على عاتقها، ومعرفة مستوى دلالة ذلك الإحصائيّة بالتطبيق على جهة أمنيّة وهي شرطة أبوظبي؛ في حين أنّ أهميّة ظهور الشركات الأمنيَة الخاصّة وخصخصة الشرطة تطوّر شهده العالم في كل من الدول النامية والمتقدّمة.

### ١,٦,١ الأهمية العلمية

ونظراً لقيمة الدّراسة العلميّة والواقعيّة من أهميّة الدراسات الأمنيَة والإستراتيجيّة، فهي تعمل على توحيد الأفكار وإيصال فكرة أن الأمن هو "قيمة ثابتة" في الحياة الإنسانيّة، ولا بدّ من الحفاظ عليه وذلك من خلال معرفة مهددات الأمن الجديدة وربطها بالتحوّلات والتطوّرات الحاصلة في البيئة الأمنيَة العالميّة.

كما تستمدّ هذه الدّراسة أهميّتها من خلال التعرّف على التطبيقات الحديثة لمفهوم الشراكة الإستراتيجيّة فضلاً عن التعرّف على مفهوم التحدّيات الأمنيَة المعاصرة من جانب آخر في حقل العلوم الأمنيَة والإنسانيّة، والتي تنبع من أهميّة هذه الدّراسة النظريّة الحاليّة، بالإضافة إلى أهميّتها بالنسبة للمؤسسات الأمنيَة والتي أعطتها اهتمام بالغ النظير في قضايا الفكر الأمنيّ الإنسانيّ، والتي جعلت منها محط أنظار المفكرين والمختصين بهذا الجانب في العلوم الأمنيَة على المستوى العالميّ، خاصة ضمن معرفة الدور الوسيط للعولمة.

حيث من المتوقع أن تثري نتائج هذه الدّراسة المكتبة الإماراتيّة والعربيّة والإقليميّة بالمعلومات والمعرفة، وتقديم إضافة علميّة جديدة للمكتبات والباحثين عن ممارسات في مجال الشراكة. كما وتعدّ هذه الدّراسة من الدراسات العمليّة القليلة في مجال الشراكة – على حدّ علم الباحث – والتي تتناول إدارة موضوع الشراكة مع المؤسسات الحكوميّة والخاصّة وكذلك الشراكة مع المجتمع لمواجهة التحدّيات الأمنيَة في ظل العولمة بالتطبيق على شرطة أبوظبي.

### ١,٦,٢ الأهمية العملية

تتمحور الأهميّة العمليّة لهذه الدّراسة في التصدّي للقضايا الواقعيّة التي تواجهها بعض المؤسسات الأمنيَة وعلى وجه الخصوص عينة الدراسة الحالية، والتي تتضمن الرّفع من قدرات المؤسسات الأمنيَة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة الماثلة أمامها والمتمثّلة في تعدّد صور وأشكال الجريمة التي تواجهها، والتي أدت إلى ضرورة وضع شراكة إستراتيجيّة مع جهات متعددة كالشراكة مع الجهات الحكوميّة والخاصّة ومؤسسات المجتمع المدنيّ، وكذلك الأمر تنبع أهميّة الدّراسة كونها استجابة لتوصيات دراسة العنبتاوي (٢٠١٦). في حين تنبع أهميّة الدّراسة كذلك من كون الأمن أصبح ظاهرة اجتماعيّة شاملة لها أبعادها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، فلم تُعدّ مسؤوليّة الأمن في الدولة قاصرة على الاجهزة الأمنيَة فحسب، وإنّما تعدتها إلى مشاركة كافّة المؤسسات الحكومية والخاصّة ومؤسسات المجتمع المدنيّ وأفراد المجتمع، فمهما بلغت قدرة أجهزة الشرطة على الأمن إلاأن دورها يظل قاصراً لايمكن الوفاء به دون تعاون. كما وتتمركز أهميّة الدّراسة أيضاً في كونها تكشف عن الأشكال الجديدة للتهديدات والتحدّيات الأمنيَة، والتي يمكن من خلالها التساؤل عن كيفيّة احتواءها والحدّ من تفاقمها وخطورتها حتى يتم الوصول إلى نهج أمثل لتأمين أمن المواطن والمجتمع وسلامته (السويلم والحارثي، ٢٠٢٠).

من المتوقّع أن تسهم نتائج الدّراسة الحالية في تبيان أهميّة وضع إستراتيجيّة للشراكة لمواجهة التحدّيات الأمنيَة وتقديم معلومات لمتخذي القرارات وكذلك للأطراف المتشاركة لتحقيق الأمن القوميّ والتغلب على التحدّيات التي تهيمن على أمن وسلامة المجتمع الإماراتيّ ولا سيما أبوظبي. كذلك الأمر الاستفادة من نتائج هذه الدّراسة في تقديم رؤى حاليّة ومستقبليّة حول كيفيّة استغلال الشراكة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة الراهنة والتي تعددت أشكالها واتخذت مسارات إقليميّة وخارجيّةفي ظل مفهوم العولمة، والتي تتطلب خلق تضامن كافّة المؤسسات والمجتمع مع الأجهزة الأمنيَة لمواجهتها. كما وأنّها تُعتبر

مصدراً للدّراسات المستقبليّة في توجيه الدراسات نحو التعرّف على الشراكات وأنواعها والتحدّيات التي تهيمن عليها.

من المتوقّع أن تسهم نتائج هذه الدّراسة في المعرفة النظريّة والتطبيق العمليّ في إدارة التعاقد الخارجيّ للشرطة مع القطاع الخاص. وسيكون جمهور هذه النتائج من صانعيّ السياسات والممارسين المشاركين في عمليّة الشراكة مع الشرطة، والتّحسين وتقييم المخاطر أو ضمان جودة الشراكة. وهناك مزيد من الأهميّة في تأطير وخلق الوعي بالقضايا والتحدّيات الرئيسيّة في الاستعانة بمصادر خارجيّة في سياق الشرطة وفي توفير المبادئ التوجيهيّة التي يمكن أن تسهم في النجاح في تنفيذ أعمال الشرطة في التعهيد.

يمكن أن تثري هذه الدّراسة النظريّة الاستعانة بمصادر خارجيّة للشرطة في تحديد المفاهيم والأطر الرئيسيّة للنجاح والفشل. وستتمثل إحدى المساهمات الرئيسيّة في صياغة إطار نظري شامل لتقييم فعاليّة عمليات الشراكة. وعلى وجه الخصوص، سوف تقدّم هذه الدّراسة مساهمة فريدة من نوعها فيما يتعلق بنموذج اجتماعيّ اقتصاديّ شامل في المنطقة العربيّة يمكن تبنّيه من قِبل دول أخرى في المنطقة ذات سياقات اجتماعيّة وسياسيّة مماثلة.

### ١,٧ حدود الدّراسة

تتمثل حدود الدّراسة في الحدود التالية:

١. **الحدود المكانيّة:** تقتصر هذه الدّراسة على قيادة شرطة أبوظبي في دولة الإمارات العربيّة المتحدة. لذا فمن اللازم توخي الحذر عند تعميم هذه الدّراسة على مجتمعات أخرى.

٢. **الحدود الزمانيّة:** تتحدد نتائج الدّراسة بالفترة الزمنية الواقعة بين ٢٠١٧-٢٠٢٣.

٣. **الحدود الموضوعيّة:** تتمثل في دراسة موضوع إستراتيجيّة الشراكة وأثرها في مواجهة التحدّيات الأمنيّة في ظل العولمة.

٤. **الحدود البشريّة:** تتمثل في استقصاء وجهات نظر آراء العاملين في مجال إدارة الشراكة في المؤسسات الحكوميّة والخاصّة ومؤسسات المجتمع المدنيّ وكذلك رؤساء الأقسام ومدراء الفروع من ضبّاط شرطة أبوظبي والمعنيين بموضوع الشراكة.

### ١,٨ التعريفات الإجرائيّة

١. **الشراكة:** "هي ترتيب رسمي أو ارتباط بين كيانات متعددة بهدف السعي بشكل جماعي لتحقيق مصلحة أو هدف مشترك. ويتم تحقيق ذلك عن طريق تجميع الموارد، وتوزيع المسؤوليات، والانخراط في أنشطة مشتركة، أو تحقيق نتائج مفيدة للطرفين. يمكن أن تظهر الشراكات في أشكال متنوعة، تشمل التعاون بين الأشخاص أو المؤسسات أو البلدان أو المنظمات عبر مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الاقتصاد والتجارة والتعليم والثقافة والبيئة والسياسة" (يحياوي وبوحديد، ٢٠٢٠). ويقصد به في هذه الدراسة على أنها الشراكة التي تقوم بها شرطة أبوظبي مع القطاع الخاص لمواجة التحديات الأمنية.

٢. **الشراكة المعرفيّة:** وهو نشاط معرفي رئيسيّ يقع بين نشاطين معرفيين رئيسين آخرين هما: نشاط اكتساب المعرفة الذي يؤسس للشراكة فيها، ونشاط توليد المعرفة والإبداع والابتكار الذي يسهم نشاط الشراكة المعرفيّ ضمنه، أي "وحدة إستراتيجيّة" يجب ألّا يقتصر على الحصول على المعرفة، بل يجب أن يفعّل الشراكة فيها، لأنّها تُسهم في تجديد المعرفة وتوسيعها (Serrat، ٢٠١٢). ويقصد بها في هذه الدراسة الشراكة التي تقوم بها شرطة أبوظبي مع القطاع الخاص لتوليد المعرفة والإبداع والابتكار.

٣. **الشراكة المجتمعيّة:** وهي إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وتعتبر أداء للغير، حيث يتم من خلالها المساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي وحر وعادل حيث تدار الشؤون العامة به من خلال الناس

ومن أجل خدمتهم، ويتم ذلك بالاحترام والعدل الاجتماعي والمساواة (محمد، ٢٠٢٠). ويقصد بها في هذه الدراسة على أنها الشراكة المجتمعية التي تقوم بها شرطة أبوظبي مع المنظمات الاجتماعية في بيئة مليئة بالتفاهم والتعاون وتشارك الخبرات والأفكار، وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة.

٤. **التحدّيات الأمنيَة:** وهي المشكلات والصعوبات والمخاطر التي تواجهها الدولة، والتي تحد وتعيق تطورها، وتشكل عثرة في سبيل تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الذاتيّة ومصالحها الذاتيّة والمشتركة ويصعب تجنّبها أو تجاهلها (McFarlin & Sweeney، ٢٠١٤). ويقصد بها في هذه الدراسة على أنها المشكلات والصعوبات التي تواجه شرطة أبوظبي.

٥. **تحدّي التكنولوجيا الحديثة:** وهي أنماط من النشاط والمعدات والمواد والمعرفة والخبرة التي تستخدم في أداء المهام الصناعية وقابلة للتغيّر والتقدم، وتتطلب عدداً من المصادر لاكتسابها وتطويرها كالانفتاح على الخبرات الجديدة، سواء الخبرات الأجنبيّة أو المحليّة وتبادل الخبرات الفنيّة مع الآخرين، وكذلك الأبحاث العلميّة والتدريب الفنيّ (حليمي وآخرون، ٢٠١٦). ويصد بها في هذه الدراسة التحديات التي تتعلق بالتكنولوجيا الحديثة المستخدمة من قبل شرطة أبوظبي.

٦. **تحدّي الجرائم المنظّمة:** وهي الدلائل المتعلقة بتنفيذ الأفعال الاجراميّة؛ كاستخدام أساليب المعرفة والتكنولوجيا الحديثة (نويل، ٢٠١٤). ويقصد بها في هذه الدراسة تحدي التي تواجهه شرطة أبوظبي في الجرائم التي يستخدم بها أساليب المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

٧. **العولمة:** هي اصطلاح يشير إلى توسع وتفاعل متزايد للتبادل والتكامل في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتكنولوجية عبر الحدود الوطنية. وترتبط بزيادة التبادل التجاري وتوسع الاتصالات والسفر والتكنولوجيا، كما وتعتمد على تفاعل المؤسسات والأفراد والحكومات في مستوى عالمي (ألكسندر، ٢٠٢٢). ويقصد بها إجرائياً في هذه الدراسة على أنها الأساليب

التكنولوجية المستخدمة من قبل شرطة أبوظبي، والتي تتسم باندماج الأسواق والثقافات والتكنولوجيا والمعرفة.

## ١,٩ هيكل الدّراسة

تشمل هذه الدّراسة على خمسة فصول، حيث يعرض الفصل الأول الإطار العام للدّراسة، والذي يشمل على مقدمة الدّراسة، ومشكلتها، وكذلك تساؤلاتها وأهميّتها ومبرراتها وهيكليّتها، حيث أنّ الفصل الثاني: يحتوي على الأطر النظريّة والأدبيات وكذلك الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدّراسة، والذي يحتوي على إستراتيجيّة الشراكة الأمنيَة وكذلك مواجهة التحدّيات الأمنيَة، والنظريّات المتبعة في هذه الدّراسة، وأخيراً يعرض الفصل لمحة عامة عن شرطة أبوظبي، وكذلك التّعقيب على الدراسات السابقة وتوضيح الفجوة الأدبيّة، وانتهى الفصل بملخّص عام بما تناوله من مواضيع تمهيديّة وذات علاقة بالفصل الثالث. حيث يتضمّن الفصل الثالث منهجيّة الدّراسة، كما ويستعرض فيه الباحث نموذج الدّراسة وتطوير الفرضيات، وكذلك تصميم الدّراسة وإجراءاتها، وكذلك الأدوات ومحتويات الدّراسة وطرق جمع البيانات وتحليلها، في حين تمّ عرض تصميم الاستبيان والذي بُني أساساً على مصادر الدّراسات السابقة، وأخيراً خُتِم الفصل بملخّص عام للطرق الإحصائيّة المتّبعة في الدّراسة الحاليّة. بينما سيتضمّن الفصل الرابع: تحليل البيانات، وأخيراً الفصل الخامس والذي سيحتوي على مناقشة عرض النتائج والتعقيب عليها عن طريق المنهج المتّبع في الدّراسة، ومقارنة النتائج بنتائج الدّراسات السابقة ذات العلاقة، وبيان الاتفاقات والاختلافات التي تميزت هذه الدّراسة عن غيرها، وكذلك اقتراح أهمّ التوصيات التي قد تفيد متخذي القرارات وكذلك الدراسات المستقبليّة.

## ١,١٠ ملخص الفصل الاول

تناول هذا الفصل مقدمة للدراسة؛ حيث شمل تمهيدا للدّراسة في القسم الأول حيث يبدأ الفصل الأول بالتمهيد الذي يقدم للقارئ نظرة عامة عن موضوع الدراسة وأهميته. يشير الفصل إلى خلفية الدراسة، حيث يُسلط الضوء على استراتيجية المئوية لشرطة أبوظبي كجزء من السياق العام للبحث.؛ أما القسم الثاني فقد تناول خلفية الدراسة؛ وكذلك القسم الثالث شمل على مشكلة الدّراسة، وتناول القسم الرابع أهداف الدّراسة، بينما عرض الفصل تساؤلات الدّراسة في القسم الخامس؛ كما وتمّ عرض أهميّة الدّراسة في القسم السادس حيث يبرز الفصل أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية، حيث يسلط الضوء على الجوانب التي من شأنها تعزيز الفهم العلمي وتحسين التطبيق العملي للشراكة الإستراتيجية.، بينما القسم السابع تناول التعريفات الإجرائيّة للمصطلحات المستخدمة في هذه الدّراسة، والقسم الثامن تناول حدود الدّراسة، وانتهى الفصل بالقسم التاسع والذي تناول خلاصة هذا الفصل. كما تناول الباحث موضوع الدّراسة بناءً إلى عدم وجود ربط بين المتغيرين في بيئة البحث في قيادة شرطة أبوظبي في دولة الإمارات العربيّة المتحدة، وهما أثر إستراتيجيّة الشراكة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، وذلك ضمن الدور الوسيط للعولمة الثقافية، وبأنه يمكن دراسة موضوع الدّراسة من خلال الملاحظة والاستنباط والتجربة، وذلك مجال الإدارة الحديثة وبصورة خاصّة في قطاع الأمن؛ كما يحدد نطاق الدراسة والقيود المفروضة على البحث. يُقدم الفصل التعريفات الإجرائية للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة لضمان فهم موحد للمتغيرات.ء. يُختتم الفصل بتقديم هيكل الدراسة، حيث يُوضح كيفية تنظيم وترتيب المحتوى في الفصول القادمة. في الختام، يُلخص الفصل النقاط الرئيسية لحتويات هذا الفصل. حيث سيتم التطرق لأدبيات الدّراسة والدراسات السابقة في الفصل الثاني.